الأمم المتحدة

A/74/301–S/2019/645

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٣١١ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن التحديات التي لا تزال قائمة والتحديات المستجدة التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك الأسباب الجذرية للنزاعات والظروف اللازم توافرها لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه. ويتم في هذا التقرير تسليط الضوء على التقدم المحرز بشأن السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وتقييم الاتجاهات المستمرة والناشئة للنزاعات وأسبابها الجذرية، وتقديم معلومات عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، والنهج الذي أخذت به في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩.

وفي القرار ٧٢/٣١١ أيضا، طلبت الجمعية إلى الأمين العام تقديم مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن المسائل المحددة في تقريره السابق (A/73/273-S/2018/566)، الذي تناول التحديات المستمرة التي يطرحها النزوح القسري في أفريقيا. وينسجم هذا الموضوع مع الموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩، وهو ”اللاجئون والعائدون والنازحون داخلياً في أفريقيا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا“. فالنزوح القسري، الداخلي أو الخارجي، يشكل أزمة عالمية معقدة تنطوي على آثار بعيدة المدى على الصُعُد الأمني، والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعلى حقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والبيئة والتنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالتطلعات المشتركة الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

* A/74/150.

090919 040919 19-13689X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبالتالي، فإن تحديد وتنفيذ حلول مستدامة ودائمة لهذا التحدي يتطلب اعتماد نهج شامل ومتكامل ومنسق يضم الجميع ويعزز، في جملة أمور أخرى، التعاون والشراكات بين قطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين، ويعالج الأسباب الجذرية للنزوح القسري بسبب النزاعات. إن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقده الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩ والمنتدى العالمي للاجئين الذي ستستضيفه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا في عام ٢٠١٩، سيتيحان فرصاً لزيادة حفز الإجراءات المتخذة في هذا الصدد. وسيتيح الحدثان فرصة للتفكير الجماعي وتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتسليط الضوء على أوجه التضامن في إفريقيا والممارسات الجيدة فيما يتعلق باستضافة النازحين واستكشاف السبل الكفيلة بمواصلة حشد الدعم السياسي، والشراكات، والتضامن الدولي من أجل تعزيز الحلول الابتكارية الدائمة التي تعالج الأسباب الجذرية للنزوح القسري في أفريقيا.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٣١١ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن التحديات التي لا تزال قائمة والتحديات المستجدة التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك الأسباب الجذرية للنزاعات والظروف اللازم توافرها لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب النهج الذي تأخذ به منظومة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه. ويتم في هذا التقرير تسليط الضوء على التقدم المحرز بشأن السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، وتقييم الاتجاهات المستمرة والناشئة للنزاعات وأسبابها الجذرية، وتقديم معلومات بشأن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، والنهج الذي أخذت به، في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا التقرير، الذي أُعد عقب مشاورات مع أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بأفريقيا، بتنسيق من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، جرى النظر أيضا في مسألة النزوح القسري في أفريقيا، التي حُددت في التقرير السابق (A/73/273-S/2018/566)، وقُدمت توصيات واقتراحات لمعالجة الأسباب الجذرية وتعزيز الحلول الدائمة.

٢ – والتركيز على الحلول الدائمة للنزوح القسري في أفريقيا لا ينسجم مع الموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ فحسب، وهو ”اللاجئون والعائدون والنازحون داخلياً في أفريقيا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا“، بل أيضًا مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، على التوالي. ويهدف التقرير إلى الإسهام بشكل مباشر في تحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في جعل مسألة النزوح القسري في أفريقيا موضع اهتمام عالمي[١].

ثانيا – السنة المشمولة بالاستعراض

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بلدان أفريقيا إظهار تضامن قوي عن طريق استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخليا، وكانت أكثر حزماً وعزماً على تحقيق خطة تحقيق التحول التي وضعها الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، حيث لوحظ تحقيق مكاسب ذات شأن على الصُعُد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإنمائي والمؤسسي. فعلى الصعيد الاقتصادي، لاحظت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[٢] أن من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٤ في عام ٢٠١٩، ويرجع ذلك أساساً إلى قوة الاستهلاك الخاص، وزيادة إنتاج النفط وتحسن الطلب العالمي على السلع الأساسية وحدوث زيادة معقولة في أسعارها. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت طفرة في الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة، ولا سيما في البلدان غير الغنية بموارد طبيعية قابلة للتسويق، مما مكن من تحقيق نمو اقتصادي.

(١) African Union, ”Concept note on the theme of the year“, document EX.CL/1112(XXXIV)Rev.1.

(٢) *Economic Report on Africa 2019: Fiscal Policy for Financing Sustainable Development in Africa* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.K.2).

٤ - ومع ذلك، فإن معدل النمو لا يكفي لاستئصال الفقر أو لتحقيق الأهداف الأخرى المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، واعتمد النمو إلى حد كبير على محركات نمو تتسم بكثافة انبعاثات الكربون التي لا تتوافق مع الاستدامة البيئية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقدر الأمم المتحدة أن أفريقيا ستحتاج إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١١ في المائة سنوياً على مدى السنوات العشر المقبلة من أجل سد الفجوة في التمويل. ولما كان متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي يقل عن ١٦ في المائة، فإن تحقيق الكفاءة والفعالية في تعبئة الموارد المحلية يمكن أن يساهم في معالجة جزء كبير من عجز التمويل.

٥ - ومن أجل تسريع النمو الاقتصادي، يجب على أفريقيا أن تعزز الاستثمار في الهياكل الأساسية والقدرات الإنتاجية، وخاصة الاستثمار الذي من شأنه أن يستوعب قدرات العدد الضخم من الشباب، بغية المساعدة في تحسين القدرة التنافسية، واستحداث فرص العمل اللائق وتعزيز التكامل الإقليمي. كما يتعين على بلدان إفريقيا أن تعالج العوامل والأسباب الجذرية لانعدام الأمن، والهشاشة، والنزاعات العنيفة، والنزوح القسري، بما في ذلك الإرهاب والتطرف. إن اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي دخل حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٩ وبدأت مرحلته التشغيلية رسمياً في تموز/يوليه ٢٠١٩، سيؤدي عند تنفيذه بالكامل إلى زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية وتوفير مسارات تتيح فرصا جديدة للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ عن طريق تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل للجميع والتحول الهيكلي للقارة.

٦ - وفيما يتعلق بالحوكمة، أشارت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في آخر تقرير لها[٣] إلى حدوث تحسن عام في حالة الحوكمة في أفريقيا، تمثل في الأداء العملي في مجال الإدارة والتدبير الاقتصاديين، وكذلك في إدارة الشركات. وقد أُحرز تقدم في الحوكمة الديمقراطية والسياسية، بما في ذلك تحسين إدارة العمليات الانتخابية، مثلما اتضح في ٢٧ من الدول الإفريقية التي نظمت انتخابات في عام ٢٠١٨، وتلك التي قامت بتنظيم انتخابات حتى الآن خلال عام ٢٠١٩، وهي تحديداً جنوب أفريقيا، والسنغال، وموريتانيا، ونيجيريا، فضلا عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في حكومات كل من إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وغينيا بيساو. وكانت هناك أيضا إشارات تحذيرية تؤكد الحاجة الماسة إلى الأخذ بنهج عملي في تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية، والمشاركة العامة والحكم الرشيد، بما في ذلك احترام مبادئ الدستور وسيادة القانون، فضلاً عن مواءمة تنفيذ الخطط الانمائية الوطنية مع التطلعات والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٧ - وشملت التطورات السياسية البارزة الأخرى في القرن الأفريقي ما يلي: التقارب بين إثيوبيا وإريتريا؛ والتوقيع على الاتفاق الثلاثي بين إثيوبيا، وإريتريا والصومال؛ وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين إريتريا وجيبوتي وبين إريتريا والصومال. ومن المتوقع أن يسهم ذلك كله إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي، والتكامل الاقتصادي في المنطقة. وسيضطلع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي بمساعيه الحميدة وسيعمل عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل توطيد مكاسب السلم

(٣) African Peer Review Mechanism, with the African Governance Architecture, "Africa governance report: promoting African Union shared values", January 2019.

والأمن، وتعزيز القدرات دون الإقليمية على معالجة القضايا العابرة للحدود وغيرها من المسائل الشاملة التي تتسبب في تفاقم انعدام الأمن.

٨ - كما أن المشاورات المستمرة والالتزامات التي قُطعت عقب التوقيع على اتفاق تقاسم السلطة في آب/أغسطس ٢٠١٨، والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، يبعثان على التفاؤل بشأن تجديد عملية السلام في البلد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، من المتوخى أن يؤدي التنفيذ الفعلي للاتفاق الموقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ بين الحكومة وكافة الجماعات المسلحة الـ ١٤، في سياق المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى حفز جهود معالجة تأثير العنف المستمر، واستعادة السلم والاستقرار والتصدي للتحديات الإنمائية في البلد.

٩ - ولوحظ أيضا إحراز تقدم مؤسسي وبرنامجي في عدة مجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إطار تعزيز تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمنظومة السلم والأمن الأفريقية، أنشأ الاتحاد الأفريقي مركز إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، والذي ستستضيفه مصر. وزادت المساهمات المالية المقدمة إلى صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي من ٨٠,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨ إلى حوالي ١١٢ مليون دولار حتى أيار/مايو ٢٠١٩. كما يشجع الاحتفال في أيلول/سبتمبر من كل عام بـ ''شهر العفو في أفريقيا'' على التسليم الطوعي للأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة، بما يتماشى مع مبادرة ''إسكات دوي المدافع في أفريقيا''. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على التوالي، أطلق الاتحاد الأفريقي برنامجه المعنون ''الشباب من أجل السلام في أفريقيا''، وعقد الجمعية العمومية الثانية لشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise-Africa)، وكلاهما يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب والنساء في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة. وساعدت جهوده المستمرة للنهوض بنظم تعليم ترمي إلى إحداث تحول في المنظور الجنساني في إفريقيا، استناداً إلى الخطة الاستراتيجية للمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، على تسريع تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. وشكل إطلاق صندوق ريادة المرأة الأفريقية، في حزيران/يونيه ٢٠١٩، علامة فارقة في تحقيق الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ومن المتوخى أن يكون الصندوق بمثابة صندوق استثمار مؤثر للمساعدة في التغلب على الحواجز الهيكلية وتحقيق النمو الشامل للجميع في أفريقيا.

١٠ - وشملت التطورات المؤسسية الأخرى تحويل وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى وكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تنسيق وتنفيذ مشاريع التنمية الإقليمية والقارية ذات الأولوية بغية تحقيق خطة عام ٢٠٦٣. ودُمجت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي أنشئت في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بشكل أكبر في الاتحاد الأفريقي، وطلبت مؤتمر الاتحاد الأفريقي في مقرره Assembly/AU/Dec.631 (د-٢٨) إلى الآلية رصد وتقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستضطلع الآلية، بفضل ولايتها الموسعة إلى حد كبير، بدور ريادي في عمل الاتحاد الأفريقي لرصد التقدم المحرز بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالحوكمة، تمشيا مع الالتزامات المرجعية الواردة في الخطتين. وعلاوة على ذلك، اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات ملموسة نحو تفعيل وكالة الاتحاد الأفريقي للعمل

الإنساني، ونظم اجتماعها التنسيقي نصف السنوي الأول مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، الذي عقد في نيامي في تموز/يوليه ٢٠١٩.

١١ - ورغم هذه المكاسب، استمر عدد من التحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواجه العديد من الاقتصادات الإفريقية مخاطر فيما يتعلق بتحقيق النمو، وذلك بسبب تشديد السياسات النقدية والسياسات الحمائية الجديدة في الاقتصادات المتقدمة النمو وارتفاع احتمالات تعرض بعض البلدان لحالة مديونية حرجة. وعلى الرغم من التقدم المطرد، فإن جهود الحد من الفقر في أفريقيا بطيئة ولم تواكب النمو السكاني، حيث ظل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حوالي ٣٩٠ مليون نسمة. كما أن تفاوت الدخل مرتفع أيضا، حيث يبلغ ٠,٤٤، وفقا لمعامل جيني، رغم أنه آخذ في التراجع. وكانت نسبة البطالة أعلى بقليل من ٧ في المائة في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن تظل كذلك في عام ٢٠١٩، حيث تكثف البلدان جهودها لتنويع اقتصاداتها.

١٢ - وكشف الحراك الشعبي في الجزائر والسودان الذي أطاح برئيسي هذين البلدين مدى القصور الذي يعتري الحوكمة الديمقراطية والحاجة الماسة إلى نهج حوكمة شامل وتشاركي يلبي رغبات المواطنين ويدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون ويعزز الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وأثار هذان الحدثان تساؤلات جوهرية بشأن إمكانية تطبيق المعايير الحالية للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بأفعال العسكريين في البلدان الأفريقية في سياق تغيير الأنظمة على هذا المنوال.

١٣ - ولا تزال الحالة الأمنية العامة في جميع أنحاء القارة تثير القلق الشديد نظرا لتزايد التهديدات الناجمة عن حركات التمرد والتطرف والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف الطائفي، وهي تهديدات تتفاقم بسبب آثار تغير المناخ والتدهور البيئي، ولا سيما في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وقد حدثت حالات طوارئ إنسانية في أعقاب تفشي مرض فيروس إيبولا واستمرار انتشاره لفترة طويلة بصورة خرجت عن السيطرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تزايد القلق إزاء إمكانية انتشاره إلى البلدان المجاورة، وإزاء الأحوال الجوية السيئة مثل إعصاري إيداي وكينيث اللذين تسببا في أضرار واسعة النطاق وتشريد جماعي في جزر القمر، وزمبابوي، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق. ويتناول التقرير بمزيد من التفصيل فيما يلي ثلاثة من التحديات المبينة أعلاه.

ألف - انتشار حالات التمرد وأفعال التطرف والإرهاب

١٤ - ظلت حالات التمرد وأفعال الإرهاب والتطرف العنيف تشكل تهديدات مستمرة للسلام، والأمن، وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت هناك زيادة في النطاق الجغرافي وتواتر أنشطة الجماعات المتمردة والمتطرفة والإرهابية. وواصل تنظيم القاعدة، وحركة الشباب، وبوكو حرام، والجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم الدولة الإسلامية في منطقة غرب إفريقيا، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، هجماتها على الأهداف المدنية والعسكرية، مما أدى إلى تقويض أمن الدول والبشر في بوركينا فاسو، وتشاد، والصومال، والكاميرون، وكينيا، وليبيا، ومالي، ومصر، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا. واستغلت هذه الجماعات تنامي العنف الطائفي وضعف الأفراد والجماعات وأوجه الضعف الاجتماعي والهيكلي من أجل تعزيز القضايا التي تدافع عنها. لقد كان توسيع واستمرار أنشطتها ممكناً،

ولا يزال ممكناً، عن طريق استغلال التكنولوجيات الجديدة لأغراض مؤذية وإقامة علاقات مع شبكات إجرامية منظمة توفر لها التمويل والدعم اللوجستي.

١٥ - وثمة عوامل هيكلية أخرى، مثل أوجه القصور في سيادة القانون، وضعف سيطرة الدولة على الأسلحة والذخائر، واستشراء الفساد، وعدم كفاية أو عدم وجود سلطة الدولة وخدماتها، لا سيما في المناطق الطرفية، وضآلة فرص التعليم، وتدهور البيئة وما يرتبط بذلك من سبل العيش والأمن الغذائي، أدت جميعها إلى تعرض المجتمعات للجماعات الإرهابية والمتطرفة ومكنتها من تجنيد الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة هذه الجماعات المسلحة، وما قابلها من تدابير اتخذتها الحكومات في عدد من البلدان المذكورة أعلاه لمكافحة الإرهاب والتطرف، قوّضت وصول المساعدات الإنسانية والعمل الإنساني، مما يؤكد أهمية قرار مجلس الأمن ٢٤٦٢ (٢٠١٩) الصادر في إطار الجهود المبذولة لمكافحة تمويل مكافحة الإرهاب، مع تجنب الآثار غير المقصودة على العمل الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات الإرهابية في أفريقيا.

١٦ - إن الطريقة المثلى لمكافحة الإرهاب ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره تتمثل في اتخاذ نهج شامل ومتكامل في هذا الصدد. وينبغي أن تكون الأعمال العسكرية متوازنة وأن تُستكمل ببرامج إنمائية تلبي الاحتياجات المحلية وتعالج الاستبعاد والتهميش والتمييز، وتتيح الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما توظيف الشباب، وتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية، ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون والحفاظ على حيز مدني قوي. وتسهم في تطبيق هذا النهج مبادرات من قبيل المؤتمر التنسيقي للشركاء والمانحين الذي نظمته المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، المعقود في نواكشوط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتمخض عن تعهدات إضافية بقيمة ١٢٥ مليون يورو للأولويات في مجالات الدفاع، والأمن، والتنمية المستدامة، والحوكمة، والهياكل الأساسية، وبناء القدرة على التكيف.

١٧ - والأدوات الأخرى على الصعيدين القاري والعالمي، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة المعاد تقويمها لمنطقة الساحل، وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، واتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، تكتسي نفس القدر من الفعالية لتحفيز العمل المتكامل بصورة أكبر تشمل السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. بيد أن التنفيذ الفعال لهذه الأدوات يعد أمراً أساسياً ويستوجب اتخاذ نهج تعاوني متكامل ومتسق ومنسق على جميع المستويات من أجل كفالة تحقيق نتائج مجدية.

باء - أوجه القصور في سيادة القانون واستمرار ثقافة الإفلات من العقاب

١٨ - سيادة القانون مبدأ أساسي للحوكمة وأحد العناصر الجوهرية للعقد الاجتماعي بين الحكومات ومواطنيها. وهي تُقاس بعوامل تشمل مستويات الاستجابة، والقدرة، والفعالية، والمساءلة، والشمول، والمصداقية والشفافية بالنسبة للمؤسسات التي تتصدر تقديم الخدمات، والمعنية بالحوكمة والاستجابة للأزمات، كما تُقاس بمستوى ونوعية مشاركة المواطنين. وتعد سيادة القانون عاملاً محفزاً، ومساعداً أيضا، في تحقيق السلام والتنمية المستدامين وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٩ - وفي الفترة قيد الاستعراض، أُحرز تقدم في تعزيز سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث بدأت المحكمة الجنائية الخاصة عقد جلسات استماع.

وشرعت عدة بلدان في إجراء إصلاحات دستورية وتتعلق بالأمن والعدالة، وسنّت قوانين بشأن حرية التعبير عززت حرية الصحافة، ودعمت قدرات الرقابة التشريعية، واعتمدت سياسات لدعم حقوق النساء والشباب، بما في ذلك في الانتخابات، وعززت قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

٢٠ - ومع ذلك، ظلت التحديات قائمة خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي عدد قليل من البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ونيجيريا، واصلت الجماعات المسلحة استخدام العنف الجنسي كتكتيك للحرب والإرهاب، في ظل الإفلات من العقاب. وقد وردت أنباء عن وقوع العديد من حوادث الاغتصاب والزواج القسري والاستعباد الجنسي التي استهدفت النساء والفتيات، فضلاً عن تجنيد الصبيان في الجماعات المسلحة. واستمرت الهجمات على مؤسسات التعليم أيضا، عن طريق اختطاف الطلاب والمدرسين، بما في ذلك في الكاميرون، حيث اختطف انفصاليون حوالي ١٧٠ طالبًا من مدرسة ثانوية في شباط/فبراير ٢٠١٩ تم تحريرهم فيما بعد. ووردت تقارير عن استمرار عمليات الاتجار بالمهاجرين في ليبيا، فضلاً عن ادعاءات تتعلق بالمعاملة الوحشية والاستخدام المفرط للقوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأفراد الأمن في العديد من البلدان، وخاصة في سياق مكافحة التمرد وجهود مكافحة الإرهاب. كما أن محاولة الانقلاب الفاشلة في إقليم أمهرة في إثيوبيا والاستخدام المفرط للقوة من قبل الجيش ضد المتظاهرين في السودان، في حزيران/يونيه ٢٠١٩، أديا إلى تقويض سيادة القانون ووقوع انتهاكات لحقوق المواطنين. ولذلك، كان من المشجع التوصل في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى اتفاق في السودان بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، بشأن إنشاء هيئات حكم انتقالية. ومثلما دعوت الأطراف في السابق، فإن من المهم أن تضمن جميع الجهات المعنية تنفيذ الاتفاق بصورة فورية وشاملة وشفافة وأن تعمل على تسوية جميع القضايا المعلقة عن طريق الحوار.

٢١ - وشملت أوجه القصور الأخرى في مجال سيادة القانون، على النحو المبين في تقرير الحوكمة في أفريقيا، التطبيق الانتقائي للقانون، وتجاهل قواعد وإجراءات المشتريات العامة، وعدم احترام قرارات المحاكم، وإهمال الممارسات المحلية والعرفية في التعامل مع الجريمة، وتلاعب الرؤساء الحاليون بالقانون والإجراءات القانونية من أجل الاحتفاظ بالسلطة. وتربص الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة على حد سواء ببعضها من أجل تعزيز مصالحها الخاصة يشكل تهديدا للحكم الديمقراطي وسيادة القانون في العديد من البلدان، وخاصة في غانا.

٢٢ - إن تحسين ودعم سيادة القانون يتطلب القضاء على الإفلات من العقاب، والاستثمار في استراتيجيات متسقة وطويلة الأجل تعزز إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، تمشياً مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتظل هذه الضرورة جزءا أساسيا من عمل الأمم المتحدة في إطار استمرار مساعدتها للسلطات الوطنية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية مواصلة الإجراءات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

جيم – اشتداد النزاعات القائمة على الموارد: التركيز على الأرض والمياه

٢٣ – النزاعات القائمة على الموارد الطبيعية، وخاصة بسبب تناقص الموارد المتجددة مثل الأراضي والمياه، ليست ظاهرة جديدة في أفريقيا. لقد كانت الموارد الطبيعية تاريخياً من العوامل المباشرة والمؤدية إلى نشوب واستمرار الحروب والنزاعات العنيفة في القارة، ولكنها تشكل أيضا جانباً حيوياً من الجهود المبذولة لحل النزاعات المسلحة، لا سيما عندما تكون جزءا يجري التفاوض عليه من أجل إبرام اتفاقات السلام. إن الإدارة الفعالة والمستدامة والتوزيع العادل لفوائد الموارد الطبيعية أمور تكتسي أهمية أساسية في منع نشوب النزاعات العنيفة وما يترتب عليها من تشريد.

٢٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اشتدت حدة النزاعات فيما بين الطوائف وفي داخلها بسبب الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي والمياه، وتزايد الاقتتال على وجه الخصوص بين المزارعين والرعاة. وتفاقم ذلك بفعل آثار تغير المناخ، والكوارث المتصلة بالأحوال الجوية والضغوط البيئية، بما فيها موجات الجفاف، والفيضانات، والحرارة الشديدة، وتدهور الأراضي، والتصحر والآثار المترتبة على استخراج الموارد الطبيعية، على نحو ما هو مبين في التقرير السابق. ونظرا لأن البلدان الواقعة في منطقة حزام الساحل، وخاصة تلك التي تحيط بحوض بحيرة تشاد الآخذ في التقلص، وكذلك بلدان منطقة القرن الأفريقي، تعاني من الآثار السلبية لتغير المناخ، فإن النزاعات المتعلقة بحيازة الأراضي سرعان ما تكتسب أبعادا خطيرة. ومثلما لاحظت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)[٤]، فإن هذا السيناريو يساهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والجوع في قارة أفريقيا، التي تعاني حالياً من أعلى معدلات انتشار لنقص التغذية، الذي يؤثر على أكثر من ٢٥٦ مليون نسمة.

٢٥ – وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر الأمين العام مذكرة توجيهية[٥]، أُشير فيها إلى أن العقود المقبلة ستشهد زيادة المنافسة والنزاعات على الموارد المتناقصة من الأراضي والمياه، بسبب الضغوط المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ، والنمو السكاني، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، والهجرة والتوسّع الحضري. وستقع آثار عميقة ومدمرة على الزراعة، والتي تشكل الدعامة الأساسية لسبل العيش لأكثر من ٨٠ في المائة من سكان أفريقيا، غالبيتهم من النساء. والعواقب البعيدة المدى لتلك التغييرات في توافر الأراضي والمياه بالنسبة لسبل العيش والأمن الغذائي، تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية لحماية الموارد الطبيعية واستعادتها وتعزيز استخدامها المستدام، ومكافحة التصحر، وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي. وهناك حاجة ماسة للاستثمارات في الطاقة المتجددة والزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ كأساس للتنمية المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ ومن أجل تحقيق الهدفين ١٣ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣.

٢٦ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سيعقد الأمين العام مؤتمر قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي بغية تحديد الطموحات والتعجيل بالالتزامات السياسية الوطنية الجماعية لتنفيذ اتفاق باريس والعمل المناخي العالمي. ويُحث الزعماء الأفارقة على المشاركة بخطط عملية وجريئة لتعزيز مساهماتهم المحددة وطنيا،

(٤) منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٨: بناء القدرة على التأقلم مع تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية*. (روما، منظمة الأغذية والزراعة).

(٥) مذكرة توجيهية للأمين العام، ”الأمم المتحدة والأرض والنزاعات“، آذار/مارس ٢٠١٩.

بما يتماشى مع الخطط الإنمائية الوطنية الخاصة بهم، للحد من الانبعاثات ووقفها. وتعمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشكل نشط مع القادة وصانعي السياسات الأفارقة وغيرهم من أصحاب المصلحة طوال الأسبوع السنوي للمناخ، مما يبرز أهمية رفع الطموحات واتخاذ إجراءات بشأن المناخ، بما يتماشى مع الهدف المتمثل في إبقاء ارتفاع درجة الحرارة في حدود ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

ثالثا – الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ونهجها

٢٧ – يعكس دعم منظومة الأمم المتحدة ونهجها تجاه أفريقيا الالتزام القوي بتعزيز التعاون بين المنظومة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتنظيم الدورة العشرين لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا.

٢٨ – ومثلما تم الاعتراف به في المؤتمر السنوي الثالث للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي ترأسه كل من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في أيار/مايو ٢٠١٩، كان تنفيذ هذين الاطارين وسيلة هامة لتعزيز اتخاذ نهج أكثر تكاملاً واتساقا بين المؤسسات لمعالجة طائفة واسعة من قضايا السلام والأمن، وللعمل سوياً من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة. كما عُزز هذا التعاون عن طريق الإعلان المشترك المتعلق بالتعاون من أجل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والذي وقِّع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعن طريق عمل فرقة العمل التي أنشأها الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٩ لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي ”إسكات البنادق في أفريقيا“. وستعزز فرقة العمل الاتساق الاستراتيجي والتعاون التنفيذي داخل منظومة الأمم المتحدة وتشجع الاستجابة المتسقة للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، تمشيا مع قرار المجلس ٢٤٥٧ (٢٠١٩).

ألف – السلام والأمن

٢٩ – واصلت الأمم المتحدة استخدام مواردها لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، من أجل منع وتسوية النزاعات والأزمات. واستفاد الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمين العام في أفريقيا من مساعيهم الحميدة في تعزيز الحلول السياسية لمنع وإدارة النزاعات والأزمات وتوطيد السلام.

٣٠ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ببعثة مشتركة مع رئيس لجنة بناء السلام إلى بوركينا فاسو، وغامبيا، وكوت ديفوار، لدعم جهود كل منها لتحقيق المصالحة الوطنية وتوطيد السلام. وبالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، قُدّم الدعم من أجل تنظيم مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في تشاد. كما قاما ببعثة تقييم ميداني إلى نجامينا وياوندي في آذار/مارس ٢٠١٩، بمشاركة الاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تقييم تأثير الهجمات الإرهابية التي تقودها جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتطرفة، وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٣١ - وفيما يتعلق بمنطقة الساحل بشكل عام، واصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والمجتمع المدني والشركاء الآخرين، للمساهمة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء عنصر الشرطة المدنية في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تعزيز فعالية تصدي الشرطة للشبكات الإجرامية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب دعم بناء السلام اجتماعا مشتركا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن الروابط بين تغير المناخ والتحديات التي تواجه بناء السلام وصونه في منطقة الساحل. ودعا الاجتماع إلى زيادة التركيز على العلاقة بين السلام والتنمية لمعالجة الأزمة في منطقة الساحل، وحشد العمل من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ واتفاق باريس.

٣٢ - وتقوم كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتعبئة لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي ”إسكات البنادق في أفريقيا“، التي تركز على مجموعة شاملة من التحديات وما يقابلها من إجراءات تغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية. وأشرف مكتب شؤون نزع السلاح، عن طريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، على بناء وإعادة تأهيل مرافق التخزين، بما في ذلك أحد المرافق المتنقلة، في ستة من بلدان منطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا. وقُدِّم التدريب العملي إلى ٣٠٠ من أمناء ومديري مستودعات الأسلحة، وتم تدمير ٥٨٧٠ قطعة سلاح. وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قدم مكتب شؤون نزع السلاح، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الدعم لمشروع يتعلق بتعزيز قدرة ١١ من دول وسط أفريقيا على تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ مشروعها ”نوادي ديميترا“، وهو نهج مجتمعي لتيسير التماسك الاجتماعي وتمكين سكان الريف. وهناك أكثر من ٣ ٥٠٠ من نوادي ديميترا تضم حوالي ١٠٥ ٠٠٠ عضو في سبعة بلدان أفريقية.

٣٣ - ويمثل الشباب القوة الدافعة لتعزيز السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، بما في ذلك تحقيق أهداف مبادرة ”إسكات البنادق في أفريقيا“. وتعزيزا لدور الشباب في منع نشوب النزاعات وصون السلم، نفذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروعا يتعلق بالإجراءات السياساتية القائمة على الأدلة في مجال النهوض بالشباب في أفريقيا ومساهمتهم في إرساء السلام وتحقيق الأمن في بوركينا فاسو وتوغو وكوت ديفوار. وتمثل هدف المشروع في تعزيز قدرات الحكومات والشباب والمنظمات التي يقودها الشباب في مجال وضع السياسات والبرامج المتعلقة بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، ورصدها وتقييمها استناداً إلى الأدلة. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وغيرها من أعضاء الفريق العامل المعني بتنمية الشباب والسلام والأمن التابع لشبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات، بعقد حلقات عمل تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في منع النزاعات وبناء وصون السلام، والحد من تعرضهم

للتطرف. وأقامت اليونيسيف شراكة مع السلطات الإدارية والعرفية في النيجر من أجل توفير التدريب في مجال منع النزاعات وبناء السلام لـ٤٤ سرية سلام قوامها من الشباب، وكانت تضم نساء شابات. ومنذ ذلك الحين، تظهر هذه السرايا روحاً قيادية فعالة في تسوية النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية في ٢٦ من البلديات في النيجر.

٣٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، قامت نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب وزيرة خارجية السويد، بقيادة بعثة مشتركة رفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب المبعوث الخاص، إلى تشاد والنيجر وجنوب السودان، من أجل تعزيز تنفيذ خطة مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن والأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المبعوثة الخاصة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بتقديم الدعم للزيارة التي نظمتها شبكة القيادات النسائية الأفريقية إلى الكاميرون، بقيادة ليماه غبُوِي الحائزة على جائزة نوبل للسلام. ودعت البعثة إلى مشاركة المرأة الكاميرونية وحصولها على دور قيادي في المبادرات الجارية لبناء السلام وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي في سياق الأزمات التي تشهدها المنطقتان الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد.

٣٥ - وفي إطار عملية السلام والمصالحة في جنوب السودان، بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بدعم من صندوق بناء السلام، برنامجا لحماية حقوق المرأة في الأرض في جنوب السودان، وذلك عن طريق زيادة إدماج المرأة في تسوية المنازعات على الأراضي، وفي الحوارات المتعلقة بالوساطة وبناء السلام. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) الدعم إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتنظيم دورته المفتوحة رقم ٨٣٣، في آذار/مارس ٢٠١٩، بشأن موضوع ''دور المرأة في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع: مساهمة اللاجئات، والنازحين داخليا والعائدين في أفريقيا''. وركز مجلس السلم والأمن على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات النزوح، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير محددة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع مبادئ توجيهية بشأن تعميم حقوق اللاجئات والنازحات في منظومة السلم والأمن الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق مبادرة ''تسليط الأضواء'' المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الهادفة إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، أطلقت حكومتا ليبريا وزمبابوي في حزيران/يونيه ٢٠١٩ مبادرة تسليط أضواء متعددة السنوات لمساعدة النساء والفتيات على الاستفادة القصوى من إمكاناتهن في مجتمعات خالية من العنف ومراعية للمنظور الجنساني وشاملة للجميع.

٣٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال دعمها لحكومة الصومال الاتحادية فيما تبذله من جهود لبناء السلام، بما يشمل وضع إطار للمصالحة الوطنية واستخدام مساعيها الحميدة والاضطلاع بأدوار تيسير حل النزاعات ودعم إجراء عملية شاملة وتوافقية لمراجعة الدستور. كما قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى سلطات إنفاذ القانون البحري في الصومال من أجل تعزيز قدرتها على اعتراض الشحنات غير المشروعة، وقدم الدعم أيضا إلى بلدان المرور العابر والبلدان

المتلقية بغية تعزيز تبادل المعلومات، وعمليات الحظر، والعمليات البحرية المشتركة واستراتيجيات خفض الطلب على تجارة الفحم، التي تشكل مصدرا لتمويل الإرهاب في الصومال.

٣٧ - وعقد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، اجتماعين لفريق الخبراء بشأن منع نشوب النزاعات، في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تُوجا بإصدار دراسة لتقييم قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات. وستؤدي نتائج الدراسة وتوصياتها إلى توجيه الجهود الرامية إلى تيسير حشد الموارد للجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات. كما واصلت إدارة الدعم العملياتي تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في تعزيز قدراته المؤسسية والتنفيذية لدعم عمليات السلام.

باء - الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية

٣٨ - في إطار تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها لأفريقيا في النهوض بإقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك من خلال منابر من قبيل مجموعة ”مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة[٦]“، وهي شراكة تضم أصحاب المصلحة المتعددين قدمت الدعم لستة بلدان أفريقية من أجل تحقيق العدالة للجميع. وقام البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المعني ببناء القدرات الوطنية لمنع النزاعات، بإيفاد مستشارين للسلام والتنمية إلى أكثر من ٣٣ دولة أفريقية، وساعد الشركاء الوطنيين في تنفيذ مبادرات استراتيجية مثل تيسير الحوار على مستوى المجتمع المحلي من أجل معالجة المظالم وتعزيز المؤسسات المحلية والوطنية المعنية بإرساء السلام.

٣٩ - وقدمت اليونيسيف الدعم لحكومة رواندا من أجل إنشاء نظام لحماية الطفل يوفر خدمات لامركزية ومتكاملة للوقاية والاستجابة للأطفال المتأثرين بالعنف والإيذاء والاستغلال والإهمال. وقد أنجز عمل مماثل مع حكومة بوروندي بشأن اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية بصيغتيهما المعدلتين، تعزيزا لآليات حماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف. وفي عام ٢٠١٨، تلقى ٣٣٨ من الأطفال القاصرين المحتجزين المساعدة القانونية، مما أدى إلى الإفراج عن ١٤٧ منهم.

٤٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، حلقة عمل في لومي بعنوان ”دعم إصلاح قطاع الأمن في مجال إنفاذ القانون خلال فترة الانتخابات في سياق يتسم بسيادة القانون“، والتي ساهمت في تعزيز قدرات قوات ومؤسسات الأمن العام في هذا المضمار. وساهم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في تعزيز العمليات الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ونيجيريا، وعمل على بناء قدرات النساء في مجال الحوار الديمقراطي والمساءلة في سيراليون، ودعم قدرة وسائط الإعلام على تعزيز الديمقراطية الشاملة في مالي، ويعمل حالياً على تعبئة الشباب لخوض الانتخابات المقبلة في بوركينا فاسو وكوت ديفوار. ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حوارا رفيع المستوى بشأن المراقبة

(٦) انظر www.sdg16.plus.

الانتخابية المراعية للمنظور الجنساني استعرض المبادئ التوجيهية لمراقبة الانتخابات وآلية الإبلاغ التابعة للاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤١ - وبدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ مبادرة تتعلق بالعمل مع مدارس ومعاهد الإدارة العامة بهدف تعبئة الموظفين العموميين وإعدادهم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ويهدف المشروع إلى وضع مناهج دراسية في مجال أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف ١٦، تسلط الضوء على كيفية قيام الموظفين العموميين بدمج غايات أهداف التنمية المستدامة في عملهم اليومي. وتم في العديد من معاهد التطوير الإداري في جميع أنحاء إفريقيا تطوير وإطلاق نموذج للتدريب على قدرات القيادة التحويلية في مؤسسات القطاع العام في أفريقيا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق الأهداف

جيم - حماية حقوق الإنسان والعمل الإنساني

٤٢ - قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم للجهود التي تبذلها البلدان في أفريقيا من أجل تعزيز تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتعزيز استقلال القضاء، والوصول إلى العدالة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتصدي للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وتفعيل الموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عقدت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وحكومة النيجر، وأمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مؤتمراً إقليمياً بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، وإتاحة الوصول إلى العدالة وإعمال حقوق الإنسان في سياق التهديدات الجديدة للسلم والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث تم اعتماد إعلان يحدد مجالات للعمل المعجل. ونفذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروعا للتعاون التقني مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل وضع إطار امتثال، يمكن أن تنفذه القوة المشتركة في سياق عملياتها لمكافحة الإرهاب، لمنع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخفيف من حدتها والتصدي لها.

٤٣ - واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح الدعوة على الصعيد العالمي والتواصل مع الأطراف المتحاربة من أجل إنهاء ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، وليبيا، ومالي، ونيجيريا. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، أُطلقت حملة جديدة للدعوة والإعلام في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بعنوان ''العمل من أجل حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح''. واضطلعت اليونيسيف بدور حاسم في الدفاع عن حقوق الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، والمساعدة في ضمان إطلاق سراحهم وتسجيلهم في برامج إعادة الإدماج، وفي دعم إعداد وثائق الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والكاميرون، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. واستنادا إلى الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بلدان المنطقة على معالجة

محنة الأطفال والشباب المتنقلين، ومنع التطرف العنيف، وتعزيز مساهمة الأطفال والشباب وانخراطهم في الحياة المدنية وتعليمهم وتنمية مهاراتهم وتعزيز صحة المراهقين.

٤٤ - ووضع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتحاد الأفريقي، نهجا إقليميا مشتركا للأمن البشري وحماية حقوق الإنسان للسكان المتأثرين بالنزاع، وذلك عن طريق مساعدة البلدان في جعل القوانين والسياسات الوطنية متماشية مع الصكوك السياسية العالمية، ووضع خطة عمل تعاونية قائمة على النتائج، بما في ذلك لمنطقة البحيرات الكبرى. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للبلدان الأفريقية التي تواجه حالات طوارئ وأزمات طويلة الأمد من أجل توفير خدمات منقذة للحياة لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، وتلبية احتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات من خلال حزمة الحد الأدنى من الخدمات الأولية، وقيادة جهود التنسيق لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، أو المشاركة في قيادتها.

٤٥ - وتم أيضا توصيل المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص في تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، ومالي، ونيجيريا. وفي الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، وافق منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ على تقديم ١٨٤ مليون دولار في شكل منح من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ من أجل توفير المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة في مناطق النزاع في أفريقيا، وتم اعتماد حوالي ٦٠ في المائة من هذه المنح من خلال نافذة الاستجابة السريعة من أجل مواجهة حالات النزوح الداخلي، والعمليات المتعلقة باللاجئين، وتفشي الأمراض وموجات الجفاف في ١١ من البلدان المتأثرة بالنزاعات، وشمل ذلك التصدي لتفشي أمراض الحصبة والكوليرا وفيروس إيبولا.

٤٦ - وبالنظر إلى الحاجة الملِحَّة للتحول من تقديم معونات قصيرة الأجل منقذة للحياة بغية تقليل احتياجات الناس والحد من تعرضهم للمخاطر والضعف إلى التعافي على الأمد الطويل، تواصل منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء آخرين، تعزيز النهوض بأساليب العمل الجديدة. وتقدم مفوضية شؤون اللاجئين الدعم لتنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في ثمانية بلدان أفريقية، على النحو المبين في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهذه البلدان هي تحديداً إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والصومال، وكينيا.

٤٧ - وقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية شؤون اللاجئين، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، الدعم لجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تفعيل وكالته المعنية بالشؤون الإنسانية، وشمل ذلك تقديم الدعم لعقد الدورة الخامسة لبرنامج المنظومة الأفريقية الإنسانية، في ليفينغستون، زامبيا، في آذار/مارس ٢٠١٩. ويعزز برنامج التدريب في مجال القانون والسياسة العامة قدرات الدول الأفريقية على التنفيذ الفعال للأطر المعيارية المتعلقة بالتشريد القسري والمسائل الإنسانية. وتم في إطار هذا البرنامج تدريب أكثر من ٥٠٠ موظف من الرتب العليا والمتوسطة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

٤٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة التواصل العالمي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، سلسلة الحوارات بشأن أفريقيا، في مقر الأمم المتحدة، وقد ساهم ذلك في زيادة إبراز الموضوع

الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩. وجرى خلال هذا الحدث عرض روايات إيجابية عن التضامن والتقدم المحرز وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في أفريقيا في مجال استضافة اللاجئين والنازحين داخلياً. وستكون التوصيات الواردة في سياق تلك الحوارات مصدر إثراء لمؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني الذي سينظمه الاتحاد الأفريقي والمنتدى العالمي للاجئين التابع لمفوضية شؤون اللاجئين.

دال – النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة

٤٩ – ركز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ونهجها كذلك على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويتم تناول الجهود المبذولة في هذا الصدد في تقرير الأمين العام، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ (A/74/193)، الذي ينبغي أن يقرأ بالاقتران مع هذا التقرير.

٥٠ – وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق التغير الديموغرافي والتهديدات المناخية، نفذت منظمة الأغذية والزراعة نحو ٤٠ برنامجا محددا لتشغيل الشباب في المناطق الريفية، بمن فيهم الشباب اللاجئون والنازحون داخلياً، بغية دعم تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لتسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب والتزام الحكومات الأفريقية بتخفيض بطالة الشباب بنسبة ٢ في المائة سنويا على أقل تقدير. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالعائد الديمغرافي للنساء في منطقة الساحل، التي عالجت مواطن ضعفهن ويسّرت تحقيق مكاسب اقتصادية لفائدتهن وعملت على تمكين الشباب. وفي النيجر، شجع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية النهج المتكامل للزراعة الأسرية القائم على الزراعة وتربية المواشي، الذي دعم اندماج العائدين واللاجئين والنازحين داخليا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعاتهم المحلية.

٥١ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اشتركت كل من حكومة تونس ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في تنظيم المنتدى الإقليمي الأفريقي العربي للحد من مخاطر الكوارث، الذي اعتمد إعلان نتائج حثّ فيه البلدان على تطوير طرق مبتكرة لضمان التنفيذ الفعال للحد من مخاطر الكوارث في سياق النزاعات، بما في ذلك من خلال التخطيط والاستثمار الانمائيين استناداً إلى تقدير المخاطر. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الإقليمي لأفريقيا المتعلق بتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

٥٢ – وعلى هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٩، نظم مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأفريقي، يوم أفريقيا الذي تم خلاله تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وأتاح منبراً للبلدان الأفريقية لتعزيز حشد الشراكات بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين التقليديين والجدد والناشئين، والشركاء المنخرطين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تسريع تنفيذ الخطتين. كما اضطلع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتعبئة الدعم والموارد على الصعيد الدولي لتنفيذ برامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المحددة في تلك البلدان، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠.

٥٣ - وطبقت إدارة التواصل العالمي نهجا شاملا للاتصالات بغية تعزيز أولويات السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. ونشرت الإدارة عدة تقارير على منصاتها الرقمية ومواقعها الإلكترونية وفي مجلة Africa Renewal، ساعدت، في جملة أمور أخرى، على زيادة التوعية بالتحديات والفرص في منطقة الساحل ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأدت المقالات التي تسلط الضوء على دور الشباب والنساء إلى تعزيز أعمال الدعوة التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة المعنية بمعالجة تلك القضايا

رابعا - نحو إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا

٥٤ - لا يزال حجم النزوح القسري في أفريقيا كبيراً، على الرغم من تضامن بلدان القارة وتحليها بروح القيادة في إدارة المشكلة. ووفقًا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد اللاجئين والنازحين داخلياً في أفريقيا ٦,٣ مليون و ١٨,٦ مليون، على التوالي، حتى نهاية عام ٢٠١٨[(٧)]. كما يوجد في أفريقيا سبعة من البلدان العشرة التي تعد أكبر مصدر للاجئين في العالم. ومع ذلك، ارتفع العدد الإجمالي للاجئين في أفريقيا بنسبة ١ في المائة فقط، وهناك ثلاثة بلدان أفريقية، هي إثيوبيا وأوغندا والسودان، من بين البلدان العشرة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين على مستوى العالم. وقامت ثمانية بلدان أفريقية حتى الآن بتجربة إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، مما أسفر عن وضع وتطبيق قوانين وسياسات مبتكرة في مجال حماية اللاجئين. واعتمدت إثيوبيا واحدا من أكثر الإعلانات سخاء وتقدما بشأن حماية اللاجئين في أفريقيا، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في مجال الحوكمة والتنمية. وعلى الرغم من هذه النهج السخي والتقدمي، فإن حشد التضامن العالمي من أجل التصدي للنزوح لا يزال ضعيفا في معظم الحالات ويعاني من نقص في التمويل.

٥٥ - إن السعي المتجدد للاتحاد الأفريقي إلى إيجاد حلول دائمة للتشريد القسري في أفريقيا يأتي في وقت مناسب للغاية. فالحلول الدائمة يجب أن تضع في الحسبان، وأن تتيح بشكل مناسب، تحقيق نتائج كريمة ومستدامة للأشخاص النازحين، بما في ذلك العودة الطوعية والآمنة عندما يكون ذلك ممكناً، وتحقيق الاندماج المحلي في المجتمعات أو البلدان المضيفة وإعادة التوطين في مجتمع أو بلد آخر. ويجب أن تتضمن هذه الحلول إجراءات لمعالجة العوامل والأسباب الجذرية للنزوح. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى مشروع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ على أنه دعوة إلى اتخاذ إجراءات موجهة لجميع أصحاب المصلحة من أجل التحول من النموذج التقليدي الذي غالباً ما يلبي الاحتياجات الفورية والقصيرة الأمد للنازحين عن طريق تقديم المساعدة المنقذة للحياة وتوفير الحماية لهم، إلى نهج أكثر شمولاً وأطول أجلاً يعزز إيجاد حلول دائمة للأشخاص النازحين بطرق تعالج أيضا الأسباب الهيكلية أو الجذرية للنزوح.

ألف - تعزيز الإرادة السياسية لمعالجة العوامل المستمرة والناشئة والأسباب الجذرية للنزوح الطويل الأمد

٥٦ - يعزى الاتجاه الحالي للنزوح القسري في أفريقيا إلى حد كبير إلى النزاعات والعنف الذي يحدث داخل الدول، مثلما لوحظ خلال الفترة قيد الاستعراض. وبالتالي، تتحمل الدول مسؤولية رئيسية عن

(٧) UNHCR, “Global trends: forced displacement in 2018”, 2019، متاح على الرابط: www.unhcr.org/globaltrends2018.

تحديد وتنفيذ حلول دائمة للتصدي للتشريد القسري ومعالجة أسبابه الجذرية، بدعم من المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع الدولي، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. والعوامل الهيكلية والمباشرة الأخرى المذكورة أعلاه، بما في ذلك سوء الحوكمة وسيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف المرتبط بالانتخابات، والفقر، وعدم المساواة، وبطالة الشباب والمخاطر المرتبطة بالطقس، تؤكد كلها الدور الرئيسي للدولة وأهمية توفر الإرادة السياسية والموارد بصورة مدروسة ومستدامة للتصدي لهذه الظاهرة ومعالجة أسبابها الجذرية.

٥٧ - وأظهرت الدول الأفريقية بالفعل الالتزام والتضامن وروح القيادة في مجال التصدي للتشريد القسري وإدارته. واستضاف عدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، أشخاصاً نازحين في حالات نزوح طال أمدها. كما طبقت مجموعة حلول دائمة تصون كرامة النازحين وتشكل نماذج مفيدة. فعلى سبيل المثال، قامت جمهورية تنزانيا المتحدة بدمج أعداد كبيرة من اللاجئين البوروندیين في المجتمعات المحلية، ومنحت غينيا بيساو الجنسية للاجئين من السنغال، ومنحت زامبيا اللاجئين رخص إقامة طويلة الأجل. وفي أوغندا، أُرسيت ممارسة تخصيص الأراضي للاجئين، فمكنتهم بالتالي من الاعتماد على أنفسهم وأصبحوا أكثر قدرة على تعزيز اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

٥٨ - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وضع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية عددا من الصكوك المعيارية لحماية الأشخاص النازحين وغيرهم من الأشخاص المتنقلين، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين، واتفاقية كمبالا، والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ اتفاقية كمبالا، والموقف الأفريقي المشترك إزاء فعالية العمل الإنساني، وإعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال الذي اعتمدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمذكرة المتعلقة بمعاملة اللاجئين على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التمتع بحرية التنقل والحق في الإقامة والاستقرار. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد الأطراف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين ٤٦ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٥ دولة، ويبلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية كمبالا ٢٨ دولة. وكان جنوب السودان أحدث دولة صدقت على اتفاقية كمبالا، حيث أودع صك التصديق لدى الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعلى الصعيد العالمي، دعمت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العمليات ذات الصلة، بما في ذلك إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الإرادة السياسية والاستثمار في هذا المجال.

٥٩ - إن الإرادة السياسية مهمة للغاية لترجمة السياسات المبتكرة والتقدمية الحالية إلى نتائج هادفة لخدمة الأشخاص النازحين والمجتمعات والبلدان المضيفة، مع التقليل من أوجه الضعف ومعالجة العوامل والأسباب الجذرية للنزوح. والجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتعبئة الإرادة السياسية من أجل تصديق جميع البلدان على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين واتفاقية كمبالا، ولجعل القوانين والسياسات الوطنية متوافقة مع هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما، تمثل بالتالي خطوة هامة في هذا الصدد. وإنني أشجع البلدان الأفريقية على الاستجابة لذلك والاستفادة من مؤتمر القمة العالمي القادم للعمل الإنساني في تعبئة الإرادة السياسية والموارد التي تمس الحاجة إليهما، بما في ذلك التكهن بالتحديات المستقبلية وتعزيز قدراتها على منع نشوب النزاعات والتأهب لها. وعلاوة على ذلك، فإن المنتدى العالمي للاجئين

الذي سيعقد يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في جنيف، سيتيح فرصة مناسبة أخرى لزيادة تعزيز الإرادة السياسية والزخم من أجل دعم العمل الجماعي الرامي إلى معالجة عوامل التشريد القسري والتصدي لأسبابه الجذرية. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الأطراف في الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين والمهاجرين وحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، إلى الامتثال للأنظمة الواردة فيها.

باء – تعزيز الحماية في سياق الأعمال الإنسانية والإنمائية

٦٠ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع هجمات على مخيمات للأشخاص النازحين، وزيادة في العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ضد النازحين وحالات عنف بدافع كره الأجانب، ويؤكد ذلك كله الحاجة إلى تعزيز حماية الأشخاص النازحين. وفي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في عام ٢٠١٦، وفي خطة العمل من أجل الإنسانية (A/70/709، المرفق)، تم التشديد على الحاجة إلى أساليب عمل جديدة من أجل تحقيق نتائج جماعية في سياق العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية بغية الحد من الاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف، وذلك خلال إطار زمني متعدد السنوات، استنادا إلى الإجراءات والمزايا النسبية لمختلف الجهات الفاعلة. وتشمل مبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام عناصر هامة بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع، والتي التزمت الدول الأعضاء بها في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي اعتُمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن هذا الموضوع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٦١ – ومن المهم قيام الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك حكومات البلدان الأفريقية والشركاء، بتعزيز التنفيذ الفعال لتلك الأدوات وغيرها من الأطر القائمة، على أساس مزاياها النسبية، من أجل ضمان ألا يعيش أي شخص نازح في حالة عَوَز أو خطر أو ضعف أو إهمال، بغض النظر عن نوع الجنس أو العمر أو الدين أو الوجود في منطقة ريفية أو حضرية أو مخيم، سواء أكان مصحوبًا أو غير مصحوب أو من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقتضي الإعلان جملة أمور منها تعزيز قدرات أنظمة ومؤسسات الحماية الوطنية ذات الصلة على تقديم خدمات السلامة والأمن الأساسية بشكل أفضل للنازحين والمجتمعات أو البلدان المضيفة، ومكافحة ومنع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وضمان مراعاة المنظور الجنساني ووضع برامج لحماية مجموعات محددة، مثل النساء والأطفال المرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة.

جيم – تحسين نوعية جمع البيانات من أجل صنع القرار القائم على الأدلة وتنفيذ السياسات

٦٢ – البيانات الموثوقة عن تحركات السكان النازحين في أفريقيا تكتسي أهمية حاسمة لضمان استجابات قائمة على الأدلة وموجهة نحو توفير الحماية وشاملة. ويعد جمع البيانات ورصدها على المستوى القطري أمراً ضرورياً، ويجب تطوير وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة من أجل تيسير العمل المبكر والتأهب للكوارث.

٦٣ – وعلاوة على ذلك، فإن تصنيف البيانات الحالية والجديدة حسب نوع الجنس والعمر وحالة الإعاقة وغيرها من المؤشرات ذات الصلة أمر بالغ الأهمية لفهم الاحتياجات والمخاطر ومواطن الضعف واستراتيجيات التكيف بالنسبة لمختلف مجموعات النازحين، والاستجابة لها على النحو المناسب. وثمة

حاجة أيضًا إلى بيانات محسّنة لتحديد الأشخاص الأكثر ضعفاً وتعرضاً لخطر النزوح ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، بما في ذلك الأشخاص الذين أصبحوا في حالة تنقل بالفعل، وذلك من أجل تحسين فهم ومعالجة عوامل النزوح ووضع استراتيجيات تساهم في الوقاية منها وإيجاد حلول دائمة لها. وإقامة الشراكات من أجل الرصد والإبلاغ والتحقق واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال أمر أساسي لتحسين جمع البيانات والتحليل والتخطيط للاستجابات الملائمة على الصعيدين الإنساني والإنمائي.

دال – تعزيز الاندماج والمشاركة

٦٤ – تمثل الاستجابة وتعزيز إيجاد حلول دائمة للتشريد القسري مسؤولية مشتركة تستلزم مشاركة هادفة وشاملة من قِبل جميع أصحاب المصلحة في جميع المراحل وعبر مختلف القطاعات، إذا أُريد عدم ترك أحد خلف الركب. ومن الأساسي التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، والمجتمعات المحلية المضيفة، والمجتمعات المحتملة أو الفعلية للعودة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، والجهات المانحة في الثنائية والمؤسسات المالية الدولية. كما أن التشاور والتعاون مع مختلف مجموعات السكان النازحين، بمن في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، والشعوب الأصلية والمجموعات الأخرى، سواء أكانوا في الريف أو الحضر أو المخيمات أو يعيشون بين عامة السكان، أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول دائمة. إن إدماج ومشاركة الأشخاص النازحين في المجتمعات المضيفة يساهمان، على وجه الخصوص، في تعزيز التسامح والتماسك الاجتماعي والاندماج.

٦٥ – وبالنظر إلى تفرد سياقات التشريد، فلا يمكن إيجاد حلول دائمة وملائمة إلا عن طريق إشراك كل مجموعات أصحاب المصلحة. وتساهم مشاركة الأشخاص النازحين، سواء أكانوا في حالات تشريد قصيرة الأجل أو طال أمدها، في الاعتراف بتَمْثيلهم وتعزيزه ومساعدتهم على تحديد عتبة للاعتماد على الذات على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود لاستنساخ وتوسيع نطاق المبادرات من قبيل الحوار مع اللاجئات بشأن تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة باللاجئين، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في أديس أبابا، في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

هاء – توفير التمويل للحلول الدائمة

٦٦ – يمثل تمويل العمل الإنساني وتمويل التنمية عنصرين أساسيين لتعزيز الحلول الدائمة للنزوح القسري، الأمر الذي يتطلب الاستثمار من جانب القطاعين العام والخاص وسخاء المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب الأمم المتحدة بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة مساهماتها في صندوق المساعدة الإنسانية من ٢ إلى ٤ في المائة من الأنصبة المقررة. وإنني أتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي القادم للعمل الإنساني، الذي يرمي أيضا إلى تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد لدعم إيجاد حلول دائمة للتشريد القسري. ويمثل اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الصكين المناسبين لتعبئة الموارد اللازمة لتعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، الأمر الذي سيسهم في تهيئة الظروف لإيجاد حلول دائمة للتشريد القسري.

خامساً – استنتاجات وتوصيات

٦٧ – تشـــدد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على أهمية النُهُج المتمحورة حول الناس والمراعية لكوكب الأرض التي لا تستثني أحدا. وباعتماد خطة التحول لعام ٢٠٦٣، التزم القادة الأفارقة بإسكات دوي المدافع من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاعات في القارة، وضمان عدم تحميل الأجيال المقبلة عبء نزاعات عنيفة وطويلة الأمد وما يتصـــل بها من تحديات، بما في ذلك النزوح القســـري. ولا جدال في أن قادة وشعوب أفريقيا اتخذوا خطوات هامة، بدعم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشـــركاء الدوليين، نحو الوفاء بذلك الالتزام. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وخاصة لمعالجة العوامل والأسباب الجذرية لانعدام الأمن والهشاشة والنزاعات العنيفة والنزوح.

٦٨ – وفي سياق وروح الموضوع الذي اختاره الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩، تُشجع البلدان الأفريقية على تجديد التزامها عن طريق التصـــديق على الاتفاقيات الرئيســـية المتعلقة باللاجئين والنازحين داخليا، ومواءمة القوانين والسياسات الوطنية مع هذه الاتفاقيات وكفالة تنفيذها بصورة هادفة. وإن السعي إلى تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، ســـيســـهم بدوره في معالجة العوامل والأســـباب الجذرية للنزوح القســـري. ولدى القيام بذلك، لا بد من مواصـــلة تعزيز الشـــراكات المتعددة القطاعات والشـــراكات التي تضـــم أصـــحاب المصـــلحة المتعددين، وكفالة توفير موارد مالية كافية ومنتظمة من أجل التنفيذ، الأمر الذي ســـيتطلب اتخاذ إجراءات ملموســـة وجريئة من جانب الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، فضـــلا عن المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء الثنائيون، لتعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق نتائج جماعية للحد من احتياجات النازحين والمخاطر وأوجه الضعف التي يتعرضون لها، وزيادة قدرتهم على التكيف، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح.

٦٩ – ويتعين على الحكومات الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصـــادية الإقليمية، والأمم المتحدة وأصـــحاب المصـــلحة الآخرين، القيام بالمزيد من أجل التنبؤ بخطر النزوح المرتبط بالكوارث والحد منه. ويعد العمل المبكر ودعم التكيف عنصـــرين مهمين للغاية لتجنب النزوح الطويل الأمد، الذي يمكن أن تكون له آثار كبيرة على التنمية المســـتدامة والأمن البشـــري. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تعزز جمع بيانات مصنفة حسب العوامل ذات الصلة عن حالات النزوح بسبب الكوارث المتوقعة والفعلية، والتأكد من أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث تضع المتأثرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صميم التخطيط والعمل. وثمة حاجة عاجلة لتقديم الدعم في مجالي التنمية التقنية وتنمية القدرات في العديد من البلدان. وتطبيق المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ إطار سنداي تحت عنوان ”تحويل الأقوال إلى أفعال“، التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٩، سيسهم في التصدي لتلك التحديات.

٧٠ – ويجب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تحســـين التكيف مع تغير المناخ، والإدارة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنمية المســـتدامة، من أجل مســـاعدة النازحين في التخفيف من حدة الآثار في المدى القصـير والمدى المتوسـط والمدى البعيد، وكذلك في بناء قدرتهم على التكيف. ويتعين على البلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، القيام على وجه الاستعجال بتعزيز الاستثمار في الوقاية من الآثار الضارة لتغير المناخ، وتشجيع الإجراءات المتكاملة المتعلقة بتغير المناخ، والأمن البشـــري والتنمية، بما في ذلك من خلال توفير ســـبل العيش المستدامة والاستخدام المنصف للموارد الطبيعية.

٧١ - وتُشجَّع الدول الأفريقية الأعضاء، والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، على تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والإجراءات التعاونية بشأن القضايا الرئيسية ذات الأولوية المحددة في خطة العمل المتعلقة بتعزيز الوقاية والحماية والحلول للنازحين داخليا للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، والمتمثلة تحديدا في القوانين والسياسات، والبيانات، والمشاركة، وحالات النزوح التي طال أمدها وإيجاد الحلول الدائمة.

٧٢ - ومن المهم إيجاد حلول ناجعة ودائمة تساعد النازحين على الانتقال من وضع اللاجئين والنازحين داخلياً، بأسرع ما يمكن، إلى وضع تتوافر فيه سبل العيش المستدامة، وعلى استعادة تقديرهم لأنفسهم وكرامتهم، حتى يتمكنوا من المساهمة الهادفة في المجتمعات والبلدان المضيفة. وبناء على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في الحد من عبء حالات النزوح التي طال أمدها، وتعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة، ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ومساعدة النازحين في الحصول على فرص التعليم، وسبل كسب العيش، والخدمات الأساسية.